



كورونا السائح الوحيد الذي يعبر القارات

السياحة العالمية تئن تحت وطأة انهيار الطلب

ضخ الأموال العامة لا يكفي لتخفيف الخسائر الكبيرة

ضرب فيروس كورونا المستجد كل القطاعات الاقتصادية والتجارية العالمية، ولكن أكثرها تأثراً كان قطاع السياحة العالمي الذي تكبد خسائر باهظة جراء إغلاق الحدود والحجر الصحي والقيود التي فرضت على التنقل، فيما بقي كورونا السائح الوحيد الذي يجوب العالم وينتقل بين المدن والدول والقارات.

وفيما ذكر تقرير لقناة بي.بي.سي البريطانية أن شركات الطيران العالمية تحتاج إلى ما بين 70 و80 ملياراً من الدعم الحكومي لتجاوز الأزمة الناجمة عن الوباء، أكد تقرير لمجلس المطارات الدولي لمنظمة أوروبا أن المطارات الأوروبية فقدت حوالي 1.72 مليار مسافر في العام الماضي.

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وفيما ذكر تقرير لقناة بي.بي.سي البريطانية أن شركات الطيران العالمية تحتاج إلى ما بين 70 و80 ملياراً من الدعم الحكومي لتجاوز الأزمة الناجمة عن الوباء، أكد تقرير لمجلس المطارات الدولي لمنظمة أوروبا أن المطارات الأوروبية فقدت حوالي 1.72 مليار مسافر في العام الماضي.

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

وقال أوليفر بانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه لمفرده وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

الدين العالمي يسجل مستوى قياسيا

التوسع في الإنفاق وخفض أسعار الفائدة يفاقمان حاجيات التمويل

ويؤدي توفر التمويل السهل عادة إلى ارتفاع هائل في معدل التضخم نتيجة قيام الحكومة بضخ السيولة النقدية بحرية كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

وخلال العديد من الأزمات المالية والاقتصادية السابقة، كان هناك التزام بمنع التمويل المباشر للحكومات من قبل البنوك المركزية، رغم أن تلك البنوك كانت تشتري كميات كبيرة من سندات الخزنة لتمويل الحكومات، لكنها كانت تشتري تلك السندات من السوق الثانوية، أي أنها تشتريها من مستثمرين وليس من الحكومات مباشرة.

أما بالزمان مع أزمة كورونا فقد أصبحت أعداد متزايدة من خبراء السياسة النقدية تعتقد أنه لا بد من تجاوز سياسة الفصل النقدي بين الحكومة والبنك المركزي، في ظل أزمة وباء عالمية كبرى، وظهور ضغوط غير مسبوبة على ميزانيات الحكومات وتراجع قدرة سوق السندات على تمويل الحكومات.

وفي سياق آخر رجح محللون في وقت سابق تزايد مشاكل القطاع المصرفي العالمي بعد أن تعرضت البنوك في جميع البلدان إلى خسائر كبيرة بسبب قيود الإغلاق المترتبة على التدابير الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وذكرت وكالة ستاندر أند بورز لخدمات التصنيف الائتمانية في تقرير سابق مؤرخاً، أن أزمة الوباء ستكلف البنوك في أنحاء العالم خسائر قيمتها 2.1 تريليون دولار في القروض بنهاية العام الحالي.

ورجح خبراء الوكالة أن يكون حوالي 60 في المئة من تلك الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كانت أكبر الزيادات النسبية بما يتجاوز المثلين في المتوسط مقارنة مع العام الماضي ستحدث في أميركا الشمالية وغربي أوروبا.

بلغ الدين العالمي مستوى قياسيا تجاوز توقعات وكالات التصنيفات الائتمانية العملاقة، حيث يعود ذلك إلى تفاقم احتياجات التمويل واعتماد البنوك المركزية حول العالم على سياسات نقدية بالغة التيسير وخفض تاريخي لأسعار الفائدة، بما في ذلك برامج بالمليارات من الدولارات لشراء سندات تصدرها شركات خاصة لمساعدتها على الاحتفاظ بالوظائف.

وقال المعهد إن الدول المتقدمة أضافت 10.7 تريليونات دولار من الديون الحكومية إضافة إلى 10 تريليونات لدول أخرى خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وارتفع دين القطاع الخاص غير المالي إلى 165 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 124 في المئة في 2019.

ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية فايروس كورونا جائحة عالمية في مارس 2020، أطلقت حكومات العالم حزم إنقاذ ضخمة 13 تريليون دولار، منها أكثر من 3 تريليونات في الولايات المتحدة وحدها، ومول معظمها بالاستدانة، غالباً على شكل إصدار سندات.

ورافقت ذلك سياسات نقدية بالغة التيسير وخفضاً تاريخياً لأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية حول العالم، بما في ذلك برامج بالمليارات من الدولارات لشراء سندات تصدرها شركات خاصة لمساعدتها على الاحتفاظ بالوظائف.

وتعرف النيات لجوء الحكومات إلى الاقتراض من بنوكها المركزية لتمويل الإنفاق العام باسم "التمويل النقدي"، وهي علاقة خطيرة أكتدها وقائع التاريخ من جمهورية فايمار الألمانية في ما بين 1918 و1933 وصولاً إلى ما حدث في الكثير من دول أميركا اللاتينية والكثير من بلدان العالم الثالث.

ويؤدي اقتراض الحكومات من البنوك المركزية عادة إلى انحدار سريع، حين تسمح تلك العلاقة بتمادي السياسيين في الاعتداء على استقلال البنك المركزي.

واشنطن - أظهر أحدث تقارير معهد التمويل الدولي الجمعية ارتفاع الدين العالمي إلى مستوى قياسي عند 281 تريليون دولار في 2020 مع توسع الحكومات في الإنفاق لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وفقاً للتقرير، فقد زاد الدين العالمي بمقدار 24 تريليون دولار إلى 281 تريليون في 2020 من 257 تريليون في 2019.

281

تريليون دولار قيمة ارتفاع الدين العالمي في ظل توسعات الإنفاق لمواجهة كورونا

وقال معهد التمويل الدولي إنه بهذه الزيادة بات دين العالم يعادل 355 في المئة من إجمالي الناتج المحلي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنهاية 2020، أي بزيادة 35 نقطة مئوية عنه بنهاية 2019. وهذه الزيادة السنوية في حجم الدين العالمي هي أضعاف الزيادة إبان الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008، ونجت عن انهيار سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة، وامتد تأثيرها إلى كافة أنحاء العالم.

وزاد الدين العالمي بنسبة 10 في المئة في 2008 و15 في المئة في 2009.

وفقاً للبيانات الجديدة، فقد ارتفع الدين الحكومي لينسلك 105 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 88 في المئة في العام 2019.

كورونا يرفع من خسائر رينو الفرنسية

وقال المتحدث باسم شركة صناعة السيارات الفرنسية رينو في وقت سابق إن "الشركة أوقفت الإنتاج في عدد من مصانعها في أوروبا وشمال أفريقيا خلال الأسبوع الحالي بسبب نقص إمدادات أشباه الموصلات المستخدمة في تصنيع السيارات".

ونقلت وكالة بلومبرغ للأخبار عن المتحدث باسم الشركة القول إنه تقرر وقف الإنتاج في مصنعها بلنسية وبلد الوليد في إسبانيا وبيستيتي في رومانيا لمدة يوم واحد ووقف إنتاج خط واحد في مصنعها بمدينة طنجة المغربية لمدة يومين.

في الوقت نفسه أعلنت شركة صناعة السيارات الهولندية ستيلانتيس وقف العمل في مصنعها بمدينة ميلفي بإيطاليا يومي 15 و16 فبراير الحالي ويومي 22 و23 من الشهر نفسه. في حين سيعمل مصنع إيتانج بألمانيا الفترة الصباحية فقط بسبب نقص الرقائق الإلكترونية.

وكانت أغلب شركات صناعة السيارات في العالم مثل فولكسفاغن واماذا وفورد قد أعلنت خلال الأسابيع القليلة الماضية تقليص إنتاجها بسبب نقص إمدادات الرقائق الإلكترونية.

من جهة أخرى، تخطط ألمانيا وفرنسا لإعداد استراتيجية للسياسة الصناعية لأوروبا وذلك بعد مشاكل الإمداد بأشباه الموصلات التي واجهت قطاع صناعة السيارات.

وكانت رينو قد سعت منذ أشهر للبحث عن حلول للخروج من أزمتها بعد تراجع الطلب العالمي على السيارات ما وضعها أمام خيار الاندماج مع مجموعة فيات كرايسلر الإيطالية الأميركية. ولكن المجموعة تخلت عن عرض الاندماج البالغة قيمته حوالي 35 مليار دولار مع الشركة، مقلية باللوم في ذلك على السياسة الفرنسيين، في إفضال الصفة التاريخية، التي كانت ستتمخض عن إنشاء ثالث أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم بعد تويوتا اليابانية وفولكسفاغن الألمانية.

أعلنًا خلال إطلاق استراتيجية الشركة" في يناير. وأضاف "سيكون العام 2021 صعبا بسبب شكوك مرتبطة بالآزمات الصحية وكذلك توريد مكونات إلكترونية". ولم تنشر المجموعة بعد توقعاتها للعام 2021. وهي تملك احتياطات سيولة متراكمة تصل إلى 16.4 مليار يورو.

8

مليارات يورو حجم خسائر مجموعة رينو خلال 2020 بفعل تراجع المبيعات

وأعلنت "رينو" التي كان وضعها سيء قبل الأزمة، في نهاية مايو 2020 خطة توفير بقيمة أكثر من ملياري يورو على مدى ثلاث سنوات، ما يؤدي إلى إلغاء حوالي 15 ألف وظيفة في كل أنحاء العالم.

ودفعت الخسائر مجموعة رينو إلى وقف الإنتاج في عدد من المصانع بسبب نقص الرقائق الإلكترونية.



في مهب انعكاسات كورونا